فلا بد من الحكم بثبوت مفهوم ان طلق ابوه لزيد بمعنى انه ثبت ان هذا
الوصف وهو كونه منطلق الاب عامة ما في الباب انه وصف اعتباري وهو
ان ادعاها الثبوت بالفعل حقيقة لا سيما بكونه من المسندات الفعلية
الاعتبارية واذا كان المجموع مسندا فعليا فقد بطل ان يكون المسند فعليا
مع عدم قصد القوى بمعنى ارادته وما ذكره الفاضل في شرح المفتاح
هاهنا ان المسند في زيد منطلق ابوه فعلي لخلافه في زيد ابوه منطلق
ثم استند لذلك على ان المسند في زيد منطلق ابوه هو منطلق بدون ابوه بان اسم
الفاعل مع فاعله ليس بجملة فالمحكوم به في زيد منطلق انه هو المفرد بخلاف
زيد ابوه منطلق وهذا خبط ظاهر لان اللازم مما ذكر ان لا يكون منطلق مع
ابوه جملة ولم يلزم منه ان يكون المسند هو منطلق وحده والظاهر ان مراد
السكاكي ان المسند في زيد منطلق ابوه ليس بفعلي كما انه ليس بسببي والا كان
المناسب ان يوزن في الثاني مفاعلا من هذا القبيل لانه لخفائه اولى بان يمثل له
وايضا القول بان مفهوم منطلق ابوه ثابت لزيد بخلاف مفهوم انطلق ابوه مخصص
بما المذكور في قسم النحويين من المفتاح ان نحو زيد كرم اباؤه وصف بسببي وعلى
هذا كان القياس ان يجعل نحو زيد منطلق ابوه مسندا اسببيا لكنه لم يقل به فمعنى
الجملة عبارة المصنف اوضح ثم اورد صاحب المفتاح بعد تفسير المسند الفعلي
امثلة منها نحو الكرم من البرمكيين وفي الدار خالد وقال اذا اريد حكم
او تخصيل على اقوى الاحتمالين واعترض عليه المصنف بان الظرف اذا كان
مقيدا لجملة كان المسند في المثالين جملة لان خالدا مرفوع بالاسناد اليه الفاعلية
لعدم اعتماد الظرف على شيء واشار الفاضل في الشرح الى الجواب بان المثال الاول
مبني على ان الظرف معتمد باسم الفاعل بالفعل والثاني مبني على مذهب الاخفش
والكوفيين حيث لم يشترطوا في عمل الظرف الاعتماد على شيء ثم قال واما في المثال
الاخير فمقول له اذ بقدرة استقر او حصل لانه لو قدر مستقر حتى يكون
خالد مرفوعا به لم يصح التركيب وجميع ذلك خبط ولم يعتد السكاكي الا بذكر امثاله
المسند الفعلي اصلا حالة كونه مفردا كان او جملة ولم يذكر مراد المسند

هاهنا ما لا يكون المفرد اما اسم او فعل وكلاهما مذكور بامثلته واعراضه
ويكون المثل لها هنا صالحا ولذا تركه المصنف اصلا وبدل على ما ذكرنا
انه بعد ما ذكر من امثلته قال وبقسميه دعوى الحكم بذكر قد تم المسند
ولو كان قصده انها امثلة لافراد المسند لكان المناسب تاخيرها عن هذا الكلام
لانه قد وقع منه في ضابطه الافراد ذكر الفعلي وذكر السببي فوسط
امثلة الافراد بين قسميهما لا يكون مناسبا وهذا ظاهر للمتطلع العارف
بصناعة التركيب ونظم الكلام والمراد بالسببي نحو زيد ابوه منطلق
لم يفسره لاشكاله وتعذر ضبطه وكان الاولى ان يمثل بالجملة الفعلية
ايضا نحو زيد انطلق ابوه ويمكن بان يقال انه حمله على المسند
العائد شرط ان لا يكون ذلك العائد مسندا اليه في تلك الجملة فخرج نحو
زيد منطلق ابوه لانه مفرد ونحو هل هو ابنه احد لان تعلقها على المبتدا
ليس بعائد ونحو زيد قام وزيد هو فانه وان كان العائد مسندا اليه ودخل
فيه نحو ابوه قائم وزيد وقام ابوه وزيد مررت به وزيد ضربت عمرا
في داره وزيد كرمت سرج فرس غلامه وزيد ضربته وهو قوله تعالى
ان الذين امنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا لان المبتدا
اعم من ان يكون قبل دخول العوامل او بعدها والعائد اعم من الضمير
وغيره وقيل هذا المسند السببي هو مجموع الجملة التي وقعت خبر مبتدا
وقال صاحب المفتاح او اذا كان المسند شبيها وهو ان يكون مفهوم
المسند مع الحكم عليه بانه ثابت للشيء الذي بني عليه ذلك المسند
اي جعل خبرا عنه او وصفا عنه مطلوب التعليق بعد ما بني عليه ذلك
المسند بتعليق اثبات ذلك الغير شيء ما او تعليق نفي عنه شيء
ما او يكون المسند فعلا اسند الى ما اشتاد الى ما بعده بالاثبات
او بالنفي فطلب بتعليق ذلك المسند على ما قبله شيء اثبات
او نفي لكون ما بعد ذلك المسند معلقا بما قبله نحو زيد ابوه منطلق فان مفهوم منطلق مع الحكم عليه بثبوته لمبتدا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)